اتفاق على وقف إطلاق النار جنوب دمشق

سوريا: معارك عنيفة بين قوات النظام و «داعش»

قوات النظام السوري

مقاتلون من فصائل المعارضة في سوريا

دمشق – «وكالات»: تخوض قوات النظام معارك عنيفة ضد تنظيم داعش، لليوم العاشر على التوالي في أحياء عدة في جنوب دمشق تترافق مع غارات عنيفة، في إطار هجوم لطرد الإرهابيين من العاصمة، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتستهدف قوات النظام منذ 19 أبريل مواقع التنظيم الإرهابي في جنوب دمشق وتحديداً في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين وحيي الحجر الأسود والقدم المجاورين، بعد رفض التنظيم إجلاء مقاتليه من المنطقة.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن، إن «معارك عنيفة تدور بين الطرفين في حي القدم، حيث تمكنت قوات النظام من التقدم مجدداً السبت والسيطرة على أجزاء من منطقة المانينة التابعة له».

وتترافق هذه المعارك وفق المرصد، مع قصف وجوي ومدفعي كثيف يستهدف نقاط تمركز التنظيم.

وأوردت وكالة الأنباء السورية الرسمية سانا من جهتها أن وحدات الجيش «تتقدم على محاور عدة من ناحية حيي القدم والمانينة وتبسط سيطرتها على عدد من الأبنية».

وتتبع قوات النظام وفق عبد الرحمن «سياسة القضم تدريجياً للتقدم داخل حي القدم من جهة، فيما تسعى لفصل مخيم اليرموك عن الحجر الأسود، تمهيداً لتقطيع أوصالهما وتسهيل عملية السيطرة عليهما من جهة أخرى».

وغالباً ما تتبع قوات النظام هذا الأسلوب خلال عملياتها العسكرية لتشتيت خصومها على غرار ما جرى في الغوطة الشرقية لدمشق.

وتأتي هذه المعارك غداة مقتل 17 مدنياً الجمعة بينهم سبعة أطفال في قصف لقوات النظام على مخيم اليرموك، ما رفع عدد القتلى المدنيين منذ بدء الهجوم الى 36 مدنياً. كما قتل 79 عنصراً من قوات النظام والميليشيات مقابل 68 من مقاتلي التنظيم خلال الفترة ذاتها، وفق المرصد.

من ناحيته أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الأول السبت، مقتل ما لا يقل عن 147 شخصاً في الـ9 أيام الأخيرة التي شهدت مواجهات بين قوات الجيش السوري وتنظيم داعش، والتي بدأت في الـ19 من الشهر الحالي – في جنوب دمشق.

وقال المرصد إن «المواجهات خلفت 79 قتيلاً من العسكريين الموالين للحكومة السورية و68 من الإرهابيين، ووقوع عشرات المصابين في تلك المواجهات التي حدثت بالقرب من مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين».

وأضاف المرصد، أن «ليلة أمس الجمعة، قامت الطائرات العسكرية بقصف مناطق التضامن والحجر الأسود واليرموك».

وأجرت القوات السورية أمس تقدماً جديداً بتوغلها في جنوب دمشق، وبالتحديد المناطق التي تخضع لسيطرة داعش في محاولة لتضييق الخناق على الإرهابيين.

وفي 19 أبريل الماضي، شن النظام السوري هجوماً على منطقة اليرموك وجوارها ضد مواقع داعش.

ويقع ثلثا المنطقة في أيدي تنظيم داعش ومنظمة تحرير الشام، الحليف السابق لتنظيم القاعدة.

من جهة أخرى أفاد مصدر ميداني بمقاتل مع القوات الحكومية السورية، أمس الأحد، بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع فصائل المعارضة المسلحة في بلدات جنوب دمشق.

وقال المصدر إن «الاتفاق يقضي بوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية والمعارضة في بلدات بلدا وببيلا وبيت سحم، بدءاً من الساعة 12 ظهر أمس، بتوقيت دمشق، وإخراج مقاتلي المعارضة المسلحة إلى ريف حلب الشمالي».

ولفت المصدر إلى أن تنفيذ الاتفاق يبدأ غداً الثلاثاء.

وكانت لجنة من فصائل أحياء دمشق الجنوبية التقت بداية الأسبوع الماضي مع ضباط من النظام السوري والروسي، للتوصل إلى تسوية شاملة لأحياء دمشق الجنوبية التي دخلت في مصالحة مع القوات الحكومية منذ عامين.

وأكد المصدر أن الاتفاق لا يشمل مناطق انتشار مسلحي داعش في مخيم اليرموك والحجر الأسود، كاشفاً «عن وجود مفاوضات قائمة حالياً ليشمل الاتفاق هذه المناطق».

وبين المصدر أن «نقطة الخلاف الأساسية حول مخيم اليرموك والحجر الأسود تتمحور حول المنطقة التي سيتم إليها إخراج مسلحي داعش، وعددهم حوالي 1200 مسلح يسيطرون حالياً على حي الحجر الأسود، وأغلب مخيم اليرموك، حيث ترفض الحكومة السورية إخراجهم إلى ريف دير الزور في حين يصر مسلحو التنظيم على ذلك، وتقبل الحكومة بتوجههم إلى مناطق شرق بلدة السخنة في ريف حمص الشرقي (محطة T2) بينما يرفض داعش السخنة استقبالهم».

وذكر المصدر أن الغارات الجوية على موقع داعش ستستمر حتى الرضوخ لشروط النظام.

العراق: المؤبد لـ19 روسية انتمين لـ «داعش»

عناصر من القوات العراقية

بغداد – «وكالات»: أصدرت المحكمة الجنائية العراقية، أمس الأحد، أحكاما بالسجن المؤبد بحق 19 امرأة روسية، بعد إدانتهن بالانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي.

وقال مصدر حضر الجلسة، إن القاضي أصدر أحكاما بالمؤبد بحق 19 روسية بتهمة «الانتماء وتقديم الدعم لتنظيم داعش»، مؤكدا أن الأحكام صدرت وفقا لقانون «مكافحة الإرهاب».

من جهة أخرى أفاد مصدر أمني عراقي، أمس الأحد، بمقتل أحد أخطر قادة تنظيم داعش الإرهابي، المدعو إبراهيم الياسين، في كمين محتم نصب له في جنوب مركز محافظة نينوى، شمال العاصمة بغداد.

وأضاف المصدر أن المعلومات عن القيادي الداعشي، توفرت لدى قوات من الحشد عن أنه موجود ما بين قريتي المخلط والسفينة، حيث هناك غابات أشجار كثيفة تطل على نهر الزاب الأعلى قرب جبل كشاف العرب، وفقا لما أوردته وكالة سبوتنيك الروسية، أمس.

وتابع أن «القوات راقبت تحركات القيادي الداعشي وعدد من عناصر التنظيم، في الموقع المذكور منذ فترة طويلة، حتى تم نصب كمين لهم عند محاولتهم التقدم لجلب الطعام».

وذكر المصدر للوكالة أن القيادي الداعشي ينحدر من قرية المخلط، ويعتبر من أخطر قيادات التنظيم في ناحية النمرود القريبة من النقاء تهري دجلة والفرات في نينوى، وينتمي لعائلة كل أفرادها «دواعش».

ولفت المصدر، إلى أن هذا «الداعشي» كان يعمل في ما يسمى بـ«النهرية» بالتنظيم الإرهابي، وله الكثير من الجرائم أبرزها قتل الكثير من المنتسبين في الأجهزة الأمنية العراقية، في جنوب الموصل.

وحررت القوات العراقية، محافظة نينوى، بالكامل من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، في 31 أغسطس العام الماضي، بعد معارك استمرت نحو تسعة شهور.

وكان رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، أعلن تحرير كافة الأراضي العراقية من قبضة التنظيم الإرهابي في 10 ديسمبر الماضي، بعد أكثر من 3 سنوات على الحرب ضد الإرهاب في البلاد.

الاحتلال ينبش قبوراً إسلامية ملاصقة للأقصى

الحكومة الفلسطينية: تصريحات حماس «صناعة تبرير» و «غسل نفس اصطناعي مسرحي»

الحكومة الفلسطينية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أدانت الحكومة الفلسطينية ما أعلنته وزارة الداخلية في غزة، مساء السبت، حول تفاصيل محاولة تفجير موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، خلال زيارته إلى القطاع قبل حوالي شهر ونصف.

وحملت الحكومة في بيان، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية صفا على لسان المتحدث باسمها يوسف المحمود، حركة حماس المسؤولية الكاملة عن محاولة الاغتيال، و«إعدام المصالحة الوطنية».

ووصفت ما قدمته حركة حماس بأنه ينتمي إلى «صناعة التبرير»، و«غسل النفس الاصطناعي والمسرحي».

وأضافت أن المفاجأة فيما قدمته حماس هو إصرارها على الخروج السافر عن كل الخطوط، والأعراف الفلسطينية، وذلك عبر (التلفيق الملعون) الذي قدمته، وأشارت خلاله إلى ربط شعبنا الأصيل البطل، ومؤسساته بالمجموعات الإرهابية في سيناء، والعمل ضد جمهورية مصر العربية».

واتهمت الحكومة حماس بأنها تحاول ضرب العلاقة مع الأشقاء في جمهورية مصر العربية، عبر اختراع شخصية (أبو حمزة الأنصاري) الذي هو (أحمد صوافطة) وتبين أنه عامل بسيط من مدينة طوباس اعتقل منذ سنوات في سجون الاحتلال على خلفية انتمائه إلى الجهاد الإسلامي ولم ينتسب في حياته إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وشدد المتحدث الرسمي، على أسف الحكومة تجاه ما قدمته حركة حماس، «والمستوى الذي انحدرت إليه في العبث السافر بالحالة الوطنية وتعاملها اللامسؤول مع المصالح الوطنية العليا لأبناء شعبنا الصامد البطل».

وكانت وزارة الداخلية في غزة كشفت تفاصيل ونتائج التحقيقات في حادثتي محاولة اغتيال رئيس الحكومة رامي الحمد الله، ومدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء توفيق أبو نعيم.

وعرض الناطق باسم الوزارة إياد البزم، في مؤتمر صحفي تفاصيل محاولتي الاغتيال وأسماء الأشخاص المتورطين ومشغليهم في جهاز المخابرات العامة في رام الله، وفق قوله.

وقال البزم إن «الأجهزة الأمنية في غزة أثبتت أن الأشخاص المتورطين بالحدثين هم ذاتهم».

من ناحيتها دعت حركة حماس، مساء السبت، لتشكيل لجنة عربية ودولية للاطلاع على ما توصلت إليه الأجهزة الأمنية التابعة لها في قطاع غزة، حول ملابسات محاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، ومدير عام قوى الأمن في القطاع توفيق أبو نعيم.

وقال عضو المكتب السياسي لحماس، خليل الحية «نرحب بتشكيل لجنة وطنية من الفصائل ومن فتح وحماس واللجنة التنفيذية للقدوم إلى غزة لوضع كل تلك الحقائق أمامهم ليطمئن الجميع ونقف موحدين أمام هؤلاء المجرمين، ونرحب بوفد عربي وإسلامي ودولي لتعرض عليهم كل الحقائق فلا يجوز أن نتذرع بقضايا إجرامية لضرب وحدتنا الوطنية».

وأضاف في مؤتمر صحافي، عقده بمدينة غزة، «تخرج علينا فئة مشبوهة وضالة لتضرب النسيج الاجتماعي الداخلي وتعبث بالأمن الفلسطيني والأمن المصري في سيناء»، وتابع أن «جهاز المخابرات برام الله وراء تشغيل هذه المجموعات الإرهابية التكفيرية التي عبثت بالأمن في غزة وسيناء عبر تشغيل عناصر من غزة لضرب الأمنين في غزة وسيناء بهدف ضرب ما تميزت به غزة من الأمن والأمان والاستقرار».

واتهم الحية، جهاز المخابرات العامة الفلسطيني بتضليل مسار التحقيق الذي بدأته أجهزة أمن حماس في قطاع غزة لمحاولة الوقوف على ملابسات محاولة اغتيال الحمد الله، ودعا لوقف كافة الإجراءات العقابية ضد قطاع غزة التي اتخذها الرئيس الفلسطيني بعد محاولة اغتيال الحمد الله، والتي كان أبرزها وقف صرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في القطاع.

واتهمت الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، جهاز المخابرات العامة الفلسطينية بالوقوف وراء تنفيذ محاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، الشهر الماضي، ومدير عام قوى الأمن التابعة لحماس في قطاع غزة توفيق أبو نعيم أكتوبر الماضي.

وقال المتحدث باسم الأجهزة الأمنية، إياد البزم: «أثبت التحقيقات أن شخصيات رفيعة المستوى في جهاز المخابرات العامة في رام الله هي المحرك والموجّه لخلايا تخريبية تعمل لضرب الاستقرار الأمني في قطاع غزة، وأن الخلية كانت تخطط لاستهداف شخصيات دولية تزور قطاع غزة، إلى جانب استهداف الوفد الأمني المصري وقيادات بارزة في حركة حماس».

من جانب اخر دعت الحكومة الفلسطينية، أمس الأحد، الدول العربية والإسلامية لاتخاذ مواقف حازمة تجاه الدول التي تخطط لنقل سفاراتها لمدينة القدس المحتلة، آسوة بالولايات المتحدة التي ستفتتح سفارتها في إسرائيل في المدينة المحتلة.

وقالت الحكومة الفلسطينية في بيان لها، عقب اجتماعها الأسبوعي «ندين بشدة نية بعض الدول نقل سفارات بلادها إلى القدس، وندعو الدول العربية والإسلامية، إلى اتخاذ موقف حازم تجاه هذه الخطوة المخالفة لقواعد ومبادئ القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية».

وأضافت «تثمن مواقف الاتحاد الأوروبي الذي أعرب خلالها أنه لن يسمح لأي دولة أوروبية بالخروج عن الإجماع الأوروبي، فيما يتعلق بموضوع القدس، وعدم الانجرار خلف المحاولات الإسرائيلية لتوريط هذه الدول بمواقف غير قانونية تؤثر سلبا على العلاقات التاريخية لهذه الدول مع فلسطين وعلى وضعها ومكانتها على الساحة الدولية».

وفي سياق منفصل، دعت الحكومة الفلسطينية حركة حماس، للعدول عن مواقفها الرافضة للوحدة، وإنهاء الانقسام، والعودة للوحدة الوطنية، والالتزام بخطة الرئيس محمود عباس بالتسليم الكامل والشامل دون تجزئة، لكافة المهمات والصلاحيات في قطاع غزة.

كما طالبت المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالإسراع في فتح تحقيق دولي دون إبطاء أو تأخير، ومحاسبة مسؤولي سلطات الاحتلال على الجرائم المنهجة والمتواصلة التي يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية العاجلة، وإنفاذ مهمته التي أنشئ من أجلها بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

من ناحية أخرى أقدمت طواقم تابعة لسلطة البيئة والآثار وبلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة، أمس الأحد، على نبش قبور إسلامية في مقبرة باب الرحمة الملاصقة للمسجد الأقصى المبارك، تحت حراسة مشددة من عناصر الشرطة وحرس الحدود الذين منعوا المواطنين من الاقتراب من المكان.

وأفاد شهود عيان أن قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ووحدات حرس الحدود أمنت الحراسة لطواقم من بلدية الاحتلال وما يسمى سلطة الآثار، حيث قامت بنبش عدد من القبور الإسلامية باستخدام أدوات حفر يدوية وآلية دون مراعاة حرمتها.

وأشارت المصادر إلى أن إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على نبش القبور هو انتهاك خطير يضاف لسلسلة الانتهاكات السابقة بحق المقبرة، حيث سبق وهدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء من سور المقبرة ودنست قبورا وشواهد إسلامية فيها

المغرب: قرار مجلس الأمن حول الصحراء جاء ليقدم توضيحات ويكرس الحقائق

الرباط – «وكالات»: قال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربي ناصر بوريطة، إن «قرار مجلس الأمن حول الصحراء المغربية، والذي اعتمده المجلس أمس الجمعة، جاء ليقدم توضيحات ويكرس الحقائق ويؤكد المسار الذي اختطته المجموعة الدولية من أجل حل هذا النزاع الإقليمي».

وأوضح بوريطة في تصريح للقناة التلفزية الثانية دوزيم، أن توضيحات مجلس الأمن همت 3 نقاط أساسية، تهم الأولى الوضع التاريخي والقانوني لشرق المنطقة المغاربية وتحركات البوليساريو.

وذكر أن مجلس الأمن الدولي عبر عن «قلقه» بشأن تواجد البوليساريو في المنطقة العازلة، الكركرات، داعياً إياها إلى إخلاء هذه المنطقة على الفور، وكما عبر مجلس الأمن عن قلقه تجاه إعلان البوليساريو نقل بنيات إدارية إلى بير الحلو داعيا إياها الى الكف عن مثل هذه الأفعال الزعزعة للاستقرار.

وأضاف الوزير أن «هكذا يكون مجلس الأمن قد كرس وضع المنطقة شرق المنطقة العازلة، ذلك أن الأمر يتعلق، بالنسبة للأمم المتحدة، بمنطقة عازلة بمقتضى اتفاقيات وقف إطلاق النار، حيث لا ينبغي القيام بأنشطة مدنية وعسكرية، وكما تبنى القرار الانشغالات التي تم التعبير عنها في رسائل العاهل المغربي الملك محمد السادس، إلى الأمين العام للأمم المتحدة والقوى الكبرى في مجلس الأمن، كما حذر الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة «البوليساريو» والجزائر، بأشد العبارات، إزاء أعمالهما الاستفزازية وتصرفاتهما غير المسؤولة».